

الفصل التاسع

بين الدستور والمعاهدة

الجو الدولى بدعو إنجلترا لاسترضاء مصر - المندوب السامى الجديد - الإنجليز وتغيير الوزارة - الوزارة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها - إلغاء دستور صدق باشا - اتجاه الوزارة لإنصاف العمدة والموظفين - أثر الشؤون المحلية فى سياسة مصر العامة - الدستوريون يتجهون إلى معارضة الوزارة - بين نسيم باشا وجلالة الملك فؤاد - إيطاليا تفكر فى غزو الحبشة ثم تعلن التغير العام لتنفيذ هذا العزم - الوزارة وأهداف مصر القومية - خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ - تصريح سير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر - موقف الأحزاب المصرية من هذا التصريح - الوفد يسحب تأييده لوزارة نسيم باشا - المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد - مساعى الشباب للوحدة القومية - رئيس الدستوريين يرحب بالوحدة - اختلاف الدستوريين والوفد على أساس الوحدة البوليس يصطدم بالمظاهرين - موقف الوزارة يزداد حرجاً - اتفاق الدستوريين والوفد على أن يكون الدستور والمعاهدة جميعاً أساس الوحدة القومية - تأليف اللجنة الوطنية واجتماعاتها - كتابها إلى جلالة الملك ، وكتابها إلى المندوب السامى البريطانى - عودة دستور الأمة - تباطؤ إنجلترا فى الرد على كتاب اللجنة وسببه - انتفى إيدن يخلف صامويل هور وزيراً للخارجية البريطانية - تبليغ الحكومة البريطانية اللجنة باستعدادها للمفاوضة مع الأحزاب المصرية جميعها - الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فلا يوافق النحاس باشا على تأليفها - استقالة نسيم باشا - على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة - التمهيد للانتخابات والمفاوضة .

شعر الإنجليز بأن تطور الأحوال الدولية فى أوروبا يقتضيهم التقرب إلى الشعب المصرى وكسب مودته . والواقع أنهم كانوا إلى يومئذ لا يقيمون لهذه المودة كبير وزن أو يحسبون لها كبير حساب . فقد كانت أحوال أوروبا إلى سنة ١٩٣٢ باعثة على الطمأنينة إلى استقرار السلام ، وكان اتجاه السياسة البريطانية نحو تخفيض التسليح قوياً غاية القوة . لم تكن ألمانيا تثير خشية أحد ، بل كانت سياسة شترزمان وزير خارجية الرايخ ، وسياسة أرستيد بريان وزير خارجية فرنسا ، قد أدخلتا فى روع الأوربيين ، والإنجليز فى مقدمتهم ، أن ميثاق عصبة الأمم قد عم خيره دول أوروبا جميعاً ، وأن عالماً أفضل بزغ فجره . ولقد عم هذا الإحساس قارات الأرض كلها منذ وقعت الدول ميثاق كلوج فى سنة ١٩٢٨ وتعهدت فيه

أن تنبذ الحرب ، وأن تفض خصوماتها عن طريق التحكيم . ولما كانت مصر قد انضمت إلى هذا الميثاق ، كما انضمت إليه دول كثيرة ، فقد آمن الكل في مشارق الأرض ومغاربها بأن عهد الحروب قد انتهى ، وأن فردوس السلام تفتحت أبوابه ، فهب أريج العطر يحيي العالم بعد أن ضمدت جراحه من أثر الحرب العالمية الأولى .

على أن انتصار أدلف هتلر في انتخابات ألمانيا سنة ١٩٣٢ ، وإعلانه السياسة التي احتوى عليها كتابه (كفاحي) ، ونداءه بأن الجنس الجرمانى أفضل الأجناس وأجدرها بسيادة العالم ، وتقويته الجيش الألماني في البر والبحر والجو - هذا كله فتح عيون الساسة في إنجلترا على منظر كانوا يحاولون إغماض العين عنه . وكانت إنجلترا مطمئنة بنوع خاص إلى علاقتها بإيطاليا وإلى أن موسوليني ، زعيم الفاشيست والقابض على نواصي الأمر في إيطاليا منذ سنة ١٩٢٢ ، سيكفل سلامة مياه البحر الأبيض المتوسط ، وسيكفل من ثم سلامة الإمبراطورية البريطانية . لكن موسوليني لم يلبث ، حين رأى قوة (الفوهرر) الألماني وقوة اتجاهه ، أن ولي وجهه نحوه ، وأن خطب وده ، بعد أن حاول الوقوف منه موقف الخصومة محافظة على سلامة النمسا . عند ذلك ازدادت السياسة البريطانية تحديداً في القارة ، وإشفاقاً من المصير الذي تتعرض هي له إذا لم تسلك في سياستها الدبلوماسية ، وفي سياستها العسكرية ، مسلكاً يخرج بها من موقف السعيد بأحلام السلام إلى موقف اليقظ المرتقب ما يتنفس عنه الغد من مزالق الخطر .

وفي الفترة التي نعمت إنجلترا فيها بأحلام السلام ، قامت سياستها في مصر على التسويف والمطل ، كلما طلب المصريون إليها حل المسائل المعلقة بين الدولتين . لقد كفاها أن اعترفت في سنة ١٩٢٢ بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها بالمسائل الأربع التي أوردتها على هذا الاعتراف بالاستقلال . وحسبها أن تشغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية بعد صدور الدستور وقيام البرلمان ، وتسابت هياتهم المختلفة إلى الحكم ! لقد رأت في هذا الاعتراف بالاستقلال ، وفي هذا السباق إلى الحكم ، ما يسمح لها أن تشتت في كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المحتفظ بها ، وألا تصل من المفاوضة إلى ما يرضى المصريين ، وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية جديدة حول الانتخاب أو حول الدستور ! أما اليوم فالأمر مختلف . إن هذا التطور الأوربي ينذر ب نتائج يجب على الساسة مواجهتها ، وتلافيتها من غير حرب إن أمكن ، ويجب عليهم في نفس الوقت أن يعدوا العدة لليوم العبوس القمطرير الذي يدوى فيه المدفع ، وتثر الطائفة ، وتهب من جوف جهنم ألسن

اللهب . وإذا كان مثل هذا اليوم لا يزال في نظر الحكومة البريطانية بعيد الاحتمال ، فالاستعداد له أول الواجبات .

أما ومصر تتوسط العالم ، وقناة السويس تربط الإمبراطورية ، فلا بد من كسب صداقة الشعب المصرى ، مع الاحتياط كى لا يكون ثمن هذه الصداقة باهظاً ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التى أدت إلى ضياع هذه الصداقة .

وهذا التمهيد يسير . وطريقه التقليدى نقل ممثل إنجلترا في مصر وإحلال غيره محله . وتلك سياسة قديمة عبر عنها عمر بن الخطاب في الصدر الأول للإسلام بقوله : « هان أمر أصلح به قوماً أن أبدلهم أميراً مكان أمير ! » . وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة في علاقاتها مع مصر بما يشابهها ، فهان عليها لتصلح ما فسد من سياستها في مصر أن تبدل مصر ممثلاً مكان ممثل . وكما فعلت حين أحلت سير برسى لورين محل لورد اللويد ، نقلت سير برسى لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوباً سامياً لها في مصر . لكن سير مايلز لم يكن ليحضر فيتولى منصبه على ضفاف النيل قبل نهاية تلك السنة ، سنة ١٩٣٤ . ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل فقد نذبت مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ، مستر بيترسون ، ليتولى بحث الموقف والإشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث . ولما كان الوقت لا يزال صيفاً ، إذ كنا في النصف الأخير من شهر سبتمبر ، فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانة غير مستر جرافتى سميث ، مساعد السكرتير الشرق بالدار في ذلك الحين . ولقد دأب مستر جرافتى سميث على دراسة الموقف من جميع نواحيه ، وحرص على أن يستطلع رأى معارفه وأصدقائه من المصريين ، ليقف على اتجاه الرأى العام في البلاد قدر المستطاع .

وكنت أعرف مستر جرافتى سميث معرفة جيدة ، وإن لم أكن من أصدقائه . وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الإنجليز في سياستهم الجديدة ، ورغبوا إلى في الاتصال بالرجل على أعرف منه ما سيحدث . وقابلته غير مرة . وكنت أكثر الأحياء أجد بعض أصدقائى أو معارفى خارجين من عنده ساعة قدومى ، أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى . وإنى لأذكر كلمة له ذات مغزى . فقد أشرت مرة في حديثى إلى أن سياسة القصر في ذلك الوقت تحمل معظم التبعة عما وصلت إليه علاقات مصر وإنجلترا ، وإن من الخير عدم الإمعان في تأييد هذه السياسة . وكان جواب جرافتى : من السهل دائماً تغيير سياسة القصر في أربع وعشرين ساعة ، لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة في البلاد لا يدرك

دائماً بمثل هذه السهولة ! وجوالسكينة هو الذى يعيننا اليوم . وأعتقد أن ما وصم سياسة الوزارة من حيث التزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه .

كان جل أصدقائنا يريدون أن يقفوا على اتجاه المندوب السامى بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم . وقد شاع فى بعض الأوساط أن على باشا ماهر سيعهد إليه بتأليفها ، فلم ينل ذلك ارتياح كثير من الساسة لما كان معروفاً من اتصال على باشا الوثيق بالقصر . ويظهر أن اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمناً غير قصير . ثم إن الأمر استقر أخيراً عند اختيار توفيق نسيم باشا الذى كان رئيساً للديوان الملكى غير مرة . وصدر الأمر الملكى إليه بتأليف الوزارة فألفها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

لا شبهة فى أن وزارة عبد الفتاح باشا يحى قد كانت على علم بأن البحث يجرى فى دار المندوب السامى لتغييرها ، وأنها كانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب . مع ذلك لم تفكر فى تقديم استقالتها وفى التخلّى عن مناصب الحكم إلى أن تألفت الوزارة الجديدة . وقد يبدو هذا غريباً ، لا يفسره إلا أمل الوزارة فى أن تحقق المسامحة فتظل فى الحكم ! وليس شك فى أن الأكرام لأية وزارة فى مثل هذا الموقف أن تستقيل ، فإذا رفضت استقالتها كان بقاؤها فى الحكم بعد ذلك أصون لكرامتها . لكن هذا التقليد ، الذى يدعو كل وزارة إلى البقاء فى الحكم حتى اللحظة الأخيرة ، قد لوحظ فى أمر الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور ، ثم لوحظ بعد قليل من نفاذه . وإذا دل ذلك على شيء فعلى أن الوزراء يرون أنفسهم موظفين لا يتركون مناصبهم إلى أن يفصلوا أو يحالوا إلى المعاش ! كان هذا التقليد شأن الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور حتى سنة ١٩٢٤ . فلما نفذ وتولت وزارة سعد باشا الحكم ، استقالت تحت ضغط الحوادث التى أعقبت مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى . فتولت وزارة زيور باشا الحكم ، ثم استقالت على أثر الانتخابات التى تمت فى سنة ١٩٢٦ وحين ظهرت نتيجتها ضد بقاء الوزارة . واستقالت وزارة على باشا حين اعتبرت رفض مجلس النواب شكرها قراراً بعدم الثقة ، ثم استقالت وزارة ثروت باشا حين رفض زملاؤه فى الوزارة مشروع معاهدة ثروت - تشمبرلن . أما بعد ذلك فكانت الوزارات بين أن تقال ، أو أن تستقيل مخافة أن تقال . وهى لم تكن تستقيل خوف الإقالة إلا فى اللحظة الأخيرة .

ماذا يكون موقف الأحرار الدستوريين من وزارة نسيم باشا ؟ لقد امتازت هذه الوزارة بأن

ضمت عناصر من الشباب الموظفين بعضهم من أصدقاء الأحرار الدستوريين ، أمثال أحمد عبد الوهاب باشا ، وأحمد نجيب الهلالي بك ، وعبد المجيد عمر بك . لكن صداقتهم لم تكن لتجعلهم من الحزب ، لأنهم كانوا موظفين . أفرح مع ذلك بالوزارة ، أم نقف من سياستها موقف المنتظر ؟ كان محمد محمود باشا أشد ميلا إلى موقف الانتظار ، لأن نسيم باشا كان أكثر اتصالا بالقصر من على باشا ماهر ، ولأن الأحرار الدستوريين عارضوا سياسته في سنة ١٩٢٢ معارضة عنيفة غاية العنف ، لم ينسها هو ، ولم ننسها نحن . أما محمود باشا عبد الرازق وأنا ، فكنا نميل إلى إظهار الرضا عن تأليف الوزارة ، وإن اشتركنا مع محمد باشا في عواطفه إزاء نسيم باشا . وكنا نريد أن يكون إظهار الرضا عن الوزارة عمليا بالذهاب إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وتهنئة نسيم باشا ، وإبداء اطمئناننا إلى أنه سيلبي مطالب البلاد .

وكانت حجة محمد باشا في تحفظه ترجع فضلا عما سبق إلى أن نسيم باشا رجل ضعيف يؤمن بأن ما يريده الإنجليز لا مرد له ، كما أنه رجل رجعي ظهرت رجعيته بجلاء تام فيما صنع بالدستور سنة ١٩٢٢ . وكان محمود باشا عبد الرازق ، وكنت أنا من رأيه في هذا التقدير كذلك . لكننا أردنا أن يشعر الشعب المصري بأن تغيير الوزارة معناه انتصار سياستنا في مقاومة العهد الذي انقضى ، كما أردنا أن نخرج نسيم باشا ، وأن يعلم الناس أن ما ربما يحدث في المستقبل من إعادة دستور الأمة كان لنا فيه الفضل آخرًا ، كما كان لنا الفضل أولا في مقاومة دستور صدقي باشا .

واقنع محمد باشا واقنع إخواننا بحجتنا ، فذهبنا ثلاثنا غداة تأليف الوزارة إلى رئاسة مجلس الوزراء ، يتقدمنا محمد باشا ، وهنأنا نسيم باشا بمنصبه ، ورجونا أن يحقق آمال الشعب فيه ، فوجد خيرا من غير أن يتقيد بشيء معين ، وخرجنا من عنده مقتنعين بأن الرجل جاء ينفذ سياسة جديدة ، وإن لم نعرف نحن ، ولعله لم يكن هو كذلك يعرف ، مدى هذه السياسة !

وفي يوم ٣٠ نوفمبر ، أي بعد أسبوعين اثنين من تأليف الوزارة ، صدر أمر ملكي بإلغاء دستور صدقي باشا . لكن هذا الأمر الملكي لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، بل اكتفى بالنص على إبطال العمل بدستور سنة ١٩٣٠ وبحل مجلسي البرلمان القائمين ؛ على أن يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما نص عليها الدستور الأول ؛ وأن يتولى الملك بواسطة وزرائه السلطة التشريعية وسائر ما خص به البرلمان ،

زيادة على السلطة التنفيذية . وذلك إلى أن يوضع نظام دستوري جديد يحل محل النظام الذى ألغاه هذا الأمر .

لم يُعد هذا الأمر الملكى إذن دستور الأمة . ومن ثم لم يكن انتصارنا كاملاً . لكنه كان انتصاراً عظيماً ؛ لأنه ألغى الدستور الذى حاربناه ، ولن تستطيع قوة أن تبقى الأمة بغير نظام برلمانى زمنياً طويلاً . فمن الخير ومن حسن السياسة تجسيم هذا الانتصار ، والتأكيد بأن دستور الأمة عائد لا محالة ، وانتظار ما تسفر عنه الحوادث من بعد . هذه هى السياسة التى رسمناها ، والتى أيدناها فى (السياسة) أصدق تأييد .

والواقع أن انتهاج هذه الخطة لم يكن منه مفر . لقد لقي الشعب فى المعركة التى خاضها منذ صدر دستور سنة ١٩٣٠ ، عنتاً أى عنت ؛ فمن حقه بعد هذا العنت أن يستريح ليتسنى له أن يخوض من بعد معركة جديدة إذا لم يكن من خوضها بد . هذا إلى أن المصالح المحلية فى المدن والأقاليم ، للأحرار الدستوريين وللوفديين ، قد أصابها من تصرفات الحكومة فى عهد ذلك الدستور أكبر الضر والأذى . فصل الموظفون الذين بدرت منهم بادرة تدل على ميلهم لأى من هذين الحزبين . وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة فى انتخابات صدق باشا . واضطرت الوزارة فى ذلك العهد إلى ممالة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها ، وكانت كثرة هؤلاء الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الإفلاس ، فأنقذهم صدق باشا من الهوة التى كانوا يوشكون أن يتردوا فيها . لا بد إذن من إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعى ، ومن إنصاف هؤلاء الذين ظلموا لأنهم ناصرونا ، حتى تستقيم الأمور من جديد ، ويطمئن الناس إلى أن مناصرتهم إيانا لم تذهب سدى .

وإعادة الأمور إلى نصابها الذى يجب أن تستقر فيه لا يتم بين عشية وضحاها ، بل لا يتم فى أسابيع ؛ فلا بد لتمامه من أشهر تمر ، ولابد من جهود متصلة تبذل لدى الحكومة ، ومن مطاولة من جانب الحكومة لا مناص من احتمالها . بهذا ، وبهذا وحده ، يمكن تنظيم الصفوف من جديد استعداداً لما قد يجرى به المستقبل .

لم يفتننا ، ونحن نفكر فى هذا الأمر ، أن نقدر أن الحال كانت يومئذ أدق من مثلها فى ظروف مشابهة سلفت . فقد كان الأحرار الدستوريون يخاصمون الوفديين ، فكانت الحكومة التى تسلى حكومة الوفد تنصف الموظفين والعمد والأعيان المنتمين للأحرار ، والذين أصابهم من حكومة الوفد أذى بسبب هذا الانتماء . ونشأ

عن ذلك أن كان في الكثير من قرى الريف عائلتان تتنافسان على العمدية مثلاً ، فكانت إحداها تنتمي إلى أحد الحزبين وتنتمي الثانية للحزب الآخر ، طامعة كلتاهما في حماية الحزب الذى تنتمي إليه . أما وقد كان الوفديون والدستوريون متحالفين في مقاومة حكومة صدق باشا ، فقد نشأت طبقة ثالثة تنافس الطبقتين في كثير من الأحيان . ولن تستطيع الحكومة أن ترد العمدية مثلاً إلى رجلين في قرية واحدة لا تحتمل غير عمدة واحد . فإلى أى العائلتين المتنافستين تردها ؟ إلى الوفديين ، أم إلى الدستوريين ؟ وماذا يكون موقف كل من الحزبين من الحكومة إذا هى كانت أكثر ميلاً لأنصار أحدهما منها لأنصار الحزب الآخر ؟ على أننا آثرنا أن نترك تصوير الخطة التى تتبعها من بعد إلى أن تكشف تصرفات الحكومة عن اتجاهها .

قد يبدو غريباً أن يكون لمثل هذه الأمور المحلية أثر في تصوير سياسة الأحزاب . فالمفهوم أن ينصر كل حزب مبادئ يعتقد أن تنفيذها يحقق مصلحة البلاد العليا ، وأن هذه المبادئ لا علاقة لها بالمصالح المحلية على الإطلاق . وهذا ما كنت أنا وما لا أزال أعتقد . لكن هذا التصوير السليم لا يكون إلا إذا سارت الأمور سيرة طبيعية ، وجرى العدل مجراه بين الجميع ؛ فلا تفريق بين الناس بسبب عقائدهم الدينية أو ميولهم السياسية أو غير ذلك من الأسباب . لكن الأمر في مصر جرى ، منذ أعلن الملك فؤاد استقلال البلاد في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، غير هذا المجرى ، بل إن إعلان الاستقلال نفسه اتخذ أداة خصومة بين السعديين (أنصار سعد باشا) والعدليين (أنصار عدلى باشا) ، ثم طغت الخصومة على الاعتبارات العامة وانحدرت إلى المنازعات المحلية . من ثم كان لهذه المنازعات أثر ظاهر في حركات مصر السياسية منذ اليوم الأول ، ثم بقى هذا الأثر متصلاً من بعد إلى وقتنا الحاضر . وقد عوق تقدم المصالح المحلية إلى الصف الأول كثيراً من أوجه الإصلاح العام ، بل عوق تنفيذ الدستور وتقاليد الحياة البرلمانية تنفيذاً سليماً فمئذ تولت الوزارة الدستورية الأولى الحكم برياسة سعد زغلول باشا نصت خطبة العرش ، التى ألقيت في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، على وجوب عناية البرلمان بإصدار القوانين المكملة للدستور - ومن هذه القوانين قانون الهيئات المحلية المختلفة : مجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية - في الحدود التى رسمها في الفصل الخامس من بابه الثالث ؛ فالدستور يجعل المديرية والمدن والقرى أشخاصاً معنوية تعنى بشئونها الخاصة . وقد أشرنا من قبل إلى أن هذا القانون لم يصدر إلى سنة ١٩٢٦ . فلما اجتمع برلمان الائتلاف الأول في تلك السنة ؛ تألفت لجنة حكومية برلمانية لتدرس هذا الموضوع

وتضع التشريع الواجب له . وقد أتمت اللجنة عملها ، ثم اصطدمت بصخرة الرئاسة : لمن تكون في كل هيئة من هذه الهيئات ؟ أتكون لمثل السلطة التنفيذية ، سواء أكان المحافظ أم المدير أم المأمور أم العمدة ؛ أو تكون لشخص منتخب أو معين غير متصل بالسلطة التنفيذية ، أسوة برياسة كل من مجلسي البرلمان ؟ هذا إلى الاختلاف على تحديد اختصاصات الذي تتمتع به هذه الهيئات المحلية . فلو أن هذا القانون صدر وجعل لهذه الهيئات اختصاصاً واسعاً يتناول تعيين الموظفين المحليين والعمد ومن إليهم ، ويتناول تنظيم الشؤون الخاصة بالأقاليم - لحد ذلك من سلطان الحكومة المركزية ، ولما أصبح لوزير الداخلية شأن في تعيين العمد والمشايخ ، ولا لوزير المعارف شأن في تعيين المعلمين التابعين لمجلس المديرية ، ولا لوزير الصحة شأن في تعيين الأطباء في الدائرة المحلية ، وهلم جراً ؛ ثم لترتب على ذلك أن بقيت الشؤون المحلية بعيدة عن سلطة الوزير وسلطة البرلمان ، إلا ما كان منها مخالفاً للقانون أو ضاراً بالمصلحة العامة . لكن السلطة المركزية في القاهرة لم ترض عن هذا ، لأنها حرصت على أن يكون في يدها تصريف كل صغيرة وكبيرة من الشؤون المحلية . ولهذا بقيت المصالح المحلية بارزة في الصف الأول ، وبقيت رعاية هذه المصالح الشاغل الأكبر للأحزاب في مصر .

ولم يفت وزارة نسيم باشا ما لهذا الأمر من جليل خطر عند الأحزاب كلها ، فألقت جلها إلى الشكاوى التي قدمت إليها من تصرفات العهد الذي سبقها ، وبذلت جهوداً غير قليلة للتوفيق بين المصالح المتعارضة لحزبي الوفد والدستوريين . أما ما سوى ذلك من الشؤون العامة فسار سيرته العادية ، متأثراً بالنهضة العامة في البلاد ، مندفعاً إلى التوسع الذي تفرضه هذه النهضة ، مضطراً في كثير من الأحيان إلى الأخذ بسياسة الارتجال على أنها السياسة الممكنة في هذا الاندفاع السريع .

وكانت شؤون الموظفين في مقدمة هذه الشؤون العامة ، ثم كانت لها صبغة حزبية كذلك . فقد قضت الظروف التي أحاطت بصدقي باشا أن يصطفي من الموظفين من يعاونه على تنفيذ سياسته ، وأن يبعد عن مناصب الدولة كل من يبدو منه ، من قريب أو بعيد ، ما يشتم منه أنه لا يناصر صدق باشا وعهده . تحدثت عن القاضيين اللذين فصلتهما وزارة صدقي باشا ، بحجة أنهما تأثرا في أحكام اصدارها بنزعة سياسية لا تتفق وما كان رجال العهد يرونه حكم القانون . وقد فصلت الوزارة وكيل نيابة التمسث له ألواناً من التهم ، وما كانت لتتمسها لولا أنه كان يظاهر جماعة من الأحرار الدستوريين في أسيوط . وكان أمين بك لطفى سكرتيراً عاماً

لوزارة المعارف ، وكان صديقاً شخصياً لمحمود فهمى النقراشي بك الوفدى المتطرف فى وفديته . وقد رؤى الرجلان يتنزهاً معاً ، فى فضاء سان استفانو بالإسكندرية يوماً ما ؛ فاتخذت وزارة صدق باشا من هذا التنزه ، ومن حديثهما المتصل فى أثنائه ، ذريعة لفصل أمين بك لطفى . لم يكن بد لوزارة نسيم باشا من أن تنظر فى أحوال هؤلاء الموظفين ، فتعيد منهم من فصل بغير حق ، وترى رأيها فى أولئك الذين تقدموا غيرهم فى الترقية لأنهم ظاهروا صدق باشا مظهرة سافرة فى تنفيذ سياسته . ولقد شغلت وزارة نسيم باشا بأمر العمد والموظفين أيما شغل ، وبقيت مشغولة بهم شهوراً متعاقبة .

شعرنا ، بعد انقضاء أربعة أشهر من ولاية نسيم باشا شئون الحكم ، أنه لم يحقق للبلاد ما تبتغيه من أهدافها القومية ، وأنه فيما يعالج من الشئون الداخلية كان وفدى الهوى ، فاتجهنا فى تحفظ إلى معارضته ، وظهر أثر ذلك فيما تكتبه (السياسة) . ولعله شعر من ناحية أخرى بأن الإنجليز لا يسايرونه فى أهم ما يطلب إليهم مسايروته فيه ، وأن القصر لا يبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر فى مخرج من هذا الموقف وإن أدى الأمر إلى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد إياه تأييداً خالصاً صريحاً . وهذاه تفكيره ، فكتب فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ إلى جلالة الملك كتاباً ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى ترتبى منها للبلاد الخير ، وأشار إلى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح شئ فيه ؛ أو وضع دستور تقره جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلاً صحيحاً ، وهذا رأى أبداه نسيم باشا نفسه حين كان رئيساً للديوان الملكى فى سنة ١٩٢٢ . وختم الرجل كتابه منوهاً بأن بعض العناصر غير المسئولة تتدخل فى شئون الحكم تدخلاً قد يترتب عليه أن يبطئ النجاح فى معالجة الأمر أكثر مما أبطأ ، راجياً التغلب على الصعوبات واستكمال النجاح بمساعدة جلالة الملك وحسن رعايته . ولما كان إرسال مثل هذا الكتاب غير مألوف ومنطوياً على معان كثيرة ، أجاب جلالة الملك وزيره الأول بكتاب ، أرسله إليه بعد ثلاثة أيام يؤكد فيه تأييده لتحقيق المهمة العظمى التى اختاره لها ، ويذكر أنه يؤثر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو إليه الأحوال ، ويرجو الله فى ختامه التوفيق والسداد . بذلك ختم هذا الحوار من غير أن نخفى على المتصلين بالسياسة دلالاته .

* * *

أقبل الصيف من سنة ١٩٣٥ ، وازداد جو السياسة الأوربية اضطراباً . فقد أذاعت الأنباء أن موسولنى يريد غزو الحبشة ، وبدأت الدول الأوربية الأخرى تفكر فى موقفها

من هذا الغزو ، ودعيت عصبة الأمم للانعقاد في جنيف لتنظر في هذا الموقف وما قد يؤدي إليه من اضطراب جبل السلام في العالم . وإذ كان موسوليني قد تفاهم قبل ذلك مع هتلر ، عاهل ألمانيا ، فقد رأى بير لاقال ، وزير الخارجية الفرنسية ، أن سلامة بلاده تقتضيه التفاهم مع عاهل إيطاليا ؛ لأن إنجلترا أبدت في السنوات الأخيرة ، من التزوع إلى ترك الأمور في أوربا ملقاة حبالها على غواربها ، ما جعل الوزير الفرنسي يخشى المستقبل ويتجه بسياسة بلاده إلى ما يعتقد أنه أكفل لسلامتها ، ولصون ما كسبت في الحرب العالمية الأولى . أما إنجلترا فأخذت تدفع عصبة الأمم إلى تقرير العقوبات إذا هاجمت إيطاليا الحبشة ، لأن الحبشة كانت عضواً في عصبة الأمم كإيطاليا على سواء ، ولأن واجب العصبة يقتضيه أن تكفل سلامة كل عضو من أعضائها ، وأن تتق وقوع الحرب مخافة أن تمتد شرارتها إلى بلاد العالم كله ، كما حدث من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ . وكنا في مصر مطمئنين إلى قوة إنجلترا ، وإلى مقدرتها على منع الحرب بين إيطاليا والحبشة . لهذا لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا إذا وقعت هذه الحرب ، بل لم يفكر أحد من هؤلاء الساسة بأى قدر نشترك في الجزاءات التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا إذا هي أوقدت نار الحرب ، ثم لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا للمحافظة على حيطة قناة السويس وكيف تكون . وكل الذى حدث أن استفتت الحكومة لجنة القضايا ، وكان يرأسها إذ ذاك عبد الحميد بدوى باشا ، عن موقفها من العقوبات ومن قناة السويس ؛ فكانت الفتوى القانونية أننا لسنا أعضاء في عصبة الأمم فلا تربطنا قراراتها ، وأن حيطة القناة في السلم والحرب تقتضينا ألا نغلقها في وجه السفن الإيطالية التي تحمل الجند والذخيرة . ولم تجد إنجلترا ما يحملها على التدخل ؛ لأنها كانت ترجو أن تحتفظ بسياستها التقليدية في المحافظة على صداقة إيطاليا ، برغم موقفها في الصف الأول من صفوف المطالبين بتوقيع الجزاءات تنفيذاً لميثاق عصبة الأمم .

وكنتم مطمئناً يومئذ ، طمأنينة زعمائنا من الساسة المصريين ، إلى أن الحرب بين إيطاليا والحبشة ليست وشيكة الوقوع ، لأن موقف إنجلترا وموقف عصبة الأمم كان يبدو عليهما من ظاهر الحزم ما يرد إيطاليا عن مغامرة ، يتعرض معها أسطولها للقاء الأسطول البريطاني بالبحر الأبيض المتوسط ، فإذا دارت عليه الدائرة تعذر أن ينقل الجنود والعتاد إلى الحبشة ، أو تعذر أن يحمى السفن التي تنقل هذه الجنود وهذا العتاد . ولهذا سافرت أقصى جانباً من فصل الصيف في ربوع سوريا ولبنان طلباً للراحة .

وإننى لأختم مقامى هناك بمصيف بلودان ، إذ بدأت النذر ترى تنبئ بأن موسوليني

ماض في طريقه ، لا يأبه للعقوبات التي فرضتها عصبة الأمم ، ولا يتراجع دون غايته من غزو الحبشة . وأقنعني بهذا ، في صورة عملية ، أن فندق بلودان كانت به فرقة موسيقية من الإيطاليين تعزف في الصباح وفي المساء ، فإذا هذه الفرقة تحزم متاعها قبل انتهاء الصيف ، لأن أمراً عاماً نشر على الإيطاليين بالعودة إلى بلادهم ، والانضمام إلى فرقهم وحمل السلاح تأهباً للحرب . وهبطت وأسرت من بلودان إلى بيروت ، وعدنا إلى مصر على ظهر الباخرة الإيطالية أوزونيا ، وكانت من أجمل البواخر وأبدعها . وسافرت هذه الباخرة بعد وصولنا مصر إلى إيطاليا ، وعادت منها إلى بيروت ثم رجعت إلى الإسكندرية . وفيما هي ملقبة مراسيها ببوغاز الإسكندرية تنتظر الأمر بالسفر إلى إيطاليا ، إذ النار تلتهمها وتبقى مشوبة بها أياماً . وقيل يومئذ إن هذا الحريق حدث عمداً لتعطيل البوارج الحربية البريطانية التي كانت مرسية في ثغرنا بعيداً عن مألظة ، حتى لا تستطيع التعرض للسفن الإيطالية المارة بقناة السويس . الأمر إذن جد خطير ! والحرب الإيطالية الحبشية حقيقة واقعة رضيت إنجلترا أو كرهت ، رضيت عصبة الأمم أو كرهت كذلك !

* * *

كانت علاقة الأحرار الدستوريين بوزارة نسيم باشا تتطور في هذه الأثناء ، وتتجه إلى ناحية المعارضة الصريحة . فقد أنسوا منها ميلاً إلى الوفد في تصرفاتها كان يزداد على الأيام وضوحاً . صحيح أن هذه العلاقة لم تكن صداقة صافية منذ تأليف هذه الوزارة . فقد كان محمد باشا محمود ضعيف الثقة بنسيم باشا كما قدمت . ولعله ذكر أن نسيم باشا كان عضواً في وزارة سعد باشا سنة ١٩٢٤ ، وأن نسيم باشا لم ينس هذه الصلة . أم لعله قدر أن نسيم باشا أراد أن يختم حياته السياسية بالتقرب من الجمهور ، ومن أجل ذلك تقرب من الوفد . أياً كان السبب ، لقد كانت الوزارة أكثر ميلاً في تصرفاتها إلى ناحية الوفد . وقد اكتفى الوفد بهذا الميل ، فلم يعد يطالبها بشيء من شئون السياسة العامة . واستمر الحال على ذلك زمناً ، والبلاد تزداد كل يوم شعوراً بأن الوزارة تركت مطالب البلاد القومية وراءها ظهرياً ، وأن ما كان من إلغائها دستور سنة ١٩٣٠ لم يزد على أن حرم الأمة من مظهر سيادتها ، حتى في حدود ذلك الدستور الذي أنكرته الأحزاب واحتجت عليه . فهل يبقى الموقف في هذا الركود ، وتبقى الأمة راضية عن تصريح الشئون الإدارية تصريحاً لا يرقى فيه العدل ؟ لم يكن هذا ممكناً ، ولم يكن بد من أن تقوى معارضة الوزارة ، وأن يظهر الساسة المسئولون عدم رضاهم عنها .

وكان طبيعياً أن يكون الأحرار الدستوريون ، الذين حملوا علم الجهاد ضد دستور الحكومة منذ استصداره صدق باشا ، هم البادئون بهذه المعارضة . وبدأها الحزب ، وبدأتها (السياسة) . وكانت هذه المعارضة يسيرة بعد أن سلخت الوزارة في الحكم أكثر من عشرة أشهر ، ولم تحقق من مطالب البلاد في أمر الدستور ولا في أمر المعاهدة شيئاً . فهي بذلك قد عطلت مصالح البلاد العليا لتبقى متربعة في مناصبها ؛ تحكم بغير دستور ولا برلمان ، وتندر المشكلة الكبرى ، مشكلة المفاوضة والمعاهدة ، وكأنها لا تعنيها في قليل ولا في كثير . والواقع أن نسيم باشا كان قد أبلغ الإنجليز ، منذ تولى الحكم ، أن الأمة تريد إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وإعادة الحياة النيابية على أساسه ، كما تريد إبرام معاهدة مع إنجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى . وترقت البلاد طويلاً أن يتحقق الواحد أو الآخر من هذين المطالبين . فلما انقضت الأشهر ، ولم يجب الإنجليز نسيم باشا ، وبدأت معارضته تشتد - أخذت الصحف الإنجليزية تبرئ حكومة لندن تارة فتقول إن الحكومة البريطانية لم تبلغ نسيم باشا رداً على ما طلبه ، لأنه لم يزد عن أماني لهيئات مصرية غير رسمية ؛ ثم تبرئ نسيم باشا تارة أخرى ، فتقول إن المصريين اختاروا وقتاً غير مناسب لتحقيق مطالبهم ، هو وقت قيام الحرب الإيطالية الحبشية ، واضطراب عصبة الأمم إزاء العقوبات التي فرضتها اضطراباً كان يندر بانهايارها .

رأى الجمهور المصري في هذه الأقوال مصداقاً لما تذكره المعارضة عن نسيم باشا وموقفه من مطالب مصر ، بل رأوا فيها شبه مؤامرة بين نسيم باشا والحكومة البريطانية على مطالب مصر ، فبدأ الطلاب في الجامعة وبدأ جمهور الشعب يبدى قلقه من موقف الوزارة . وظهر هذا القلق واضحاً جلياً في أنحاء البلاد كلها ، لا في العاصمة وحدها . ورأى الأحرار الدستوريون ضرورة جمع كلمة الأمة لمقاومة هذه المؤامرة ؛ فاتفق الرأي على أن يلتقى محمد محمود باشا ، رئيس الحزب ، خطاباً سياسياً اخترنا مكاناً لإلقائه كازينو لطف الله على النيل عند مدخل الزمالك . ولم تكذ الصحف تعلن عن هذا الخطاب وموعد إلقائه في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، حتى انهالت علينا طلبات (التذاكر) لحضوره ، فكان ما طبعناه منها أول الأمر ألنى تذكرة ، ثم جعلنا نزيد هذا المطبوع حتى بلغ ما وزع من التذاكر سبعة آلاف تذكرة . وعرفت الحكومة ذلك فأخذت تعد عدتها ، باسم المحافظة على الأمن ، لمنع أكبر عدد تستطيع منعه من حضور هذا الاجتماع .

مع ذلك غص المكان بالحضور حتى لم يكن فيه موضع لقدم . وألقى محمد باشا

الخطاب في مواعده فاهترت له أرجاء مصر كلها . لقد هاجم فيه وزارة نسيم باشا صراحة في قوله : « إنها ردت السلطة المصرية البحتة إلى أيدي الإنجليز » ، إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابي في مصر رهناً بمشيئة الإنجليز ، مع أنها في الصميم من سيادة مصر ، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان في أمورها . أما وقد قبلت فمصر في خطر لا سبيل إلى مواجهته لدرته إلا بإنكار الذات ، واتحاد كلمة الأمة : « فلنكن جميعاً قلباً واحداً في العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبربها ساعة الشدة من أن ينسوها ليدكروا منافعهم وأشخاصهم ! لننس كل شيء إلا مصر ! ولننس كل شيء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر ! » .

أحدث هذا الخطاب دوياً هائلاً في جميع الأوساط ، فكان بدء التحدى لسياسة الحكومة البريطانية يومئذ في مصر ، وبدء الجهاد الوطني لاستعادة الدستور ، ولوضع الحدود والمعالء لعلاقات مصر وإنجلترا .

ورأت الحكومة البريطانية ، حين أبلغت ما أنتجه هذا الخطاب من أثر ، أن تواجه الحالة بحزم ظنت أنه يبعث إلى نفوس المصريين من اليأس ما يسكتهم ، ويقضى في المهد على حركة توشك أن تنقلب عنيفة تخشى نتائجها . فانتهم وزير الخارجية البريطانية ، سير صمويل هور ، أول فرصة سنحت له للإلقاء تصريح عن الموقف في مصر ، وكانت المأدبة التي أقامها محافظ لندن بجيلد هول في ٩ نوفمبر من تلك السنة . فقد خطب سير صمويل فيها ، وقال مشيراً إلى الحالة التي نشأت عن الحرب الإيطالية الحبشية :

« لقد بدا لمصر من تلقاء ذاتها أن تنتظم في سلك الدول الساعية للسلام العالمى . . . لكننا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة . فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة إلى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر . وهذا غير صحيح . إن الحكومة البريطانية بذلت جهدها لإنشاء علاقات مبنية على تعاون اختياري ودى بين البلدين لمصلحتهما المشتركة . ومن دواعى اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر . وهذا العمل لا يمكن إلا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقتنا على أساس دائم مرض للفريقين . . . وكذلك لا صحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها . فنحن ، بحسب تقاليدنا ، لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل ! إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، ما دام الأول قد ظهر أنه

غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة .

نقلت البرقيات الخاصة هذه الفقرة من خطاب وزير الخارجية البريطانية إلى مصر ، فى العاشر من شهر نوفمبر ، فأثارت ضجة وقلقاً فى جميع الدوائر . فهى صريحة فى أن إنجلترا تعارض فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحجة أنه غير صالح . وهى صريحة فى أن إنجلترا تريد أن يوضع نظام يوافق ما يسميه وزير الخارجية البريطانية احتياجات مصر . . أليس هذا رجوعاً بنا القهقرى عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها ؟ أليس هذا يردنا إلى مثل عهدنا مع إنجلترا قبل إعلان استقلال مصر ، وقبل الحرب العالمية الأولى ، حين كانت إنجلترا هى التى توافق أولاً توافق على صورة النظام الذى يوضع للحكم فى مصر ؟ ! فإذا كانت وزارة نسيم باشا ترضى هذا الوضع الشاذ المهيئ ، فلن يرضاه فى مصر أحد ، ولن يصبر عليه فى مصر أحد ، ويجب أن تقاومه الأمة بكل ما تستطيع من قوة !

ولكن ماذا عسى يكون موقف الوفد ؟ إنه كان يؤيد وزارة نسيم باشا إلى يومئذ ، وكان يعلن رضاه عن تصرفاتها جميعاً . أفيظل على هذا التأيد ؟ أم أن موجة الرأى العام القوية ، التى ظهرت فى مدن مصر وأقاليمها ، تحمله على تعديل هذا الموقف ؟ اجتمع الوفد والهيئة الوفدية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وامتد الاجتماع إلى اليوم الذى بعده ، واتخذ قرارات أذاعت سكرتيريته أنها ستعلن فى الخطاب الذى يلقيه رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، يوم ١٣ نوفمبر ، أى فى اليوم التالى . ومع هذا التكم قيل إن الوفد قد أنهى تأييده لوزارة نسيم باشا ، وإنه سيطالبها بالاستقالة ، وإن النحاس باشا سيشير فى خطابه إلى ما يجرى على الألسنة من توحيد الجهود ، وإن الوفد يرحب به بشرط أن تتعاهد جميع الأحزاب على ألا يقبل أحدها الحكم حتى تتحقق مطالب البلاد فى الحياة الدستورية .

عرف نسيم باشا ما قرره الوفد ، فأعلن فى مجلس الوزراء أنه يرى من واجبه أن يتخلى عن مسئولية الحكم فى ذلك الوقت بسبب الظروف الاستثنائية التى تجتازها البلاد . ولعله فعل هذا بدافعين : أولهما إيمانه بأن ما يريده الإنجليز نافذ لا محالة . وهذا إيمان تمكن من نفسه منذ فجر النهضة الوطنية ولم يتغير قط . والثانى اقتناعه بأن الوفد إذ يطالبه بالاستقالة إنما يجارى فى ذلك تيار الرأى العام . على حين يود الوفد فى الحقيقة أن تبقى الوزارة فى مناصبها . ومن حقنا أن نسأل : أكان تقدير نسيم باشا لموقف الوفد على هذا النحو مما يؤيده الواقع ؟ ومن حقنا كذلك أن نسأل : ألم يكن الوفد فى هذا الموقف يحرص على أن ينجح

نسيم باشا في إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وفي إجراء الانتخابات عما قريب ؟
ومهما يكن من شيء ، فإن إجماع الأحرار الدستوريين والوفد على استنكار ما أدلى به
وزير الخارجية البريطانية ، وعلى المطالبة باستقالة نسيم باشا ، قد أثار في البلاد نشاطاً بالغ
العنف . فقد قامت المظاهرات في جميع أنحاء البلاد ، وفي العاصمة بنوع خاص ، وتوالى
اشتباكات البوليس مع المتظاهرين واعتداءات هؤلاء وأولئك بعضهم على بعض . وكان في
بوليس العاصمة إلى يومئذ عدد كبير من الكونستبلات الإنجليز تصدوا للطلبة في مظاهراتهم ،
فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصدى ، واكتظت المستشفيات بالجرحى . وازداد
الهيّاج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات الترام والأوتوبيس ومصابيح الإنارة في الشوارع ،
وبذلك تعطلت وسائل النقل والإنارة وباتت القاهرة في أحياء كثيرة في ظلام دامس .
وبلغ من شدة الهيّاج أن اضطر نسيم باشا فأصدر أمراً يحظر على الصحف نشر أنباء
الإضرابات والاضطرابات ، كما اضطرت الحكومة إلى الاستعانة بقوات الجيش والحدود
لإقرار الأمن والنظام .

كيف السبيل إلى الخروج من هذا المأزق ؟ لا سبيل إلا أن توحد الأمة صفوفها ،
وتقف كتلة واحدة مستمسكة بمطالبها . ولو أن الأحزاب اتحدت كلمتها في تصوير الغاية
التي تريدها والوسيلة إلى هذه الغاية ، لحققت دماء الشباب ولأصبح يسيراً أن تستقر الأمور ،
وأن تمهد الطريق لعود النظام والطمأنينة . ولقد دعا محمد محمود باشا إلى هذا الاتحاد
في الخطاب الذي ألقاه يوم ٧ نوفمبر ، ودعا إليه في حرارة وحماسة حين قال : « فلنكن
جميعاً قلباً واحداً في العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم
أبر بها في ساعة الشدة من أن ينسوها ليزكروا أشخاصهم ومنافعهم ! فلننس كل شيء
إلا مصر ! ولننس كل شيء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر » .

وقد بدأت هذه الدعوة الصادقة تؤتي ثمارها ، بعد أن وقفت الوزارة موقف العنف والبطش
من شباب الأمة المتعلم ومن رجالها العاملين . ومن كل شخص فيها يقدر حقها على أبنائها .
ويقدس حقها في الاستقلال والسيادة والحرية . جعل الشبان يتنقلون بين أندية الأحزاب
زرافات كل مساء ، يطلبون إلى زعماء هذه الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون في هذا الطلب
إلحاحاً يصحبه شيء من القلق على مصير البلاد . ولقد كنت أراهم كل مساء حين كانوا
يحضرون إلى دار الحزب و(السياسة) يقابلون محمد باشا محمود ويقابلون رجال الحزب
ويحدثوننا في أمر هذا الاتحاد . وكان هؤلاء الشبان يشعرون أن حرص كل

واحد من هؤلاء الساسة على أن تكون له الرياسة هو الذى يحول دون الوحدة . ولقد بدد محمد باشا مخاوفهم وشعورهم ، حين قال لهم ذات مساء : « إننى لا أبتغى من الدعوة إلى الوحدة أى شىء لنفسى ! إننى خادم لكل من يخدم وطنه بصدق وإخلاص ! » . وفى هذا المساء خرج الشبان وهم مؤمنون بأن زعيم الأحرار الدستوريين رجل نبيل حقاً ، صادق كل الصدق ، حين دعا كل مصرى أن ينسى نفسه وأن يذكر وطنه ، وأن ينسى كل شىء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر !

لم يقف الأحرار الدستوريون من دعوتهم إلى الوحدة موقفاً سلبياً ، بل وجه محمد باشا فى الثالث والعشرين من نوفمبر ، أى بعد عشرة أيام من عيد الجهاد ، نداء إلى الأمة جاء فيه :

« امتلأت قلوب المصريين جميعاً إيماناً بالدعوة إلى وحدة الأمة لتحقيق استقلالها . وردد شباب الأمة المتعلم صدى هذه الدعوة ، ونهض بلوائها بالقوة التى يدفع إليها ما يملأ صدور الشباب من حرارة الإيمان وثبات العقيدة ، فبذل فى سبيلها دمه ونفخ فيها من روحه ما أثار إعجاب الأمة كلها ، ولفت أنظار الناس جميعاً فى مشارق الأرض ومغاربها ، وما رفع مكانة مصر فى العالم بأسره » .

« أما وقد قام الشباب بواجبه بهذا الإخلاص الصادق والإيمان المتين ، لم يرضن بدمه ولم يرضن بحياته ، فواجب السياسيين وواجب أولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب وأن يتخذوا الوحدة ، وأن يتخذوا الاستقلال ، رمزاً لهذا العهد الجديد . فالوحدة سبيل الاستقلال ؛ والاستقلال سياج الدستور » .

وغداة اليوم الذى وجه فيه محمد باشا هذا النداء إلى الأمة ، نشرت الصحف أن النحاس باشا لم يقبل الدعوة إلى الائتلاف ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد فى الأهداف . وقد ندد محمد باشا فى اليوم التالى بمسلك رئيس الوفد ، كما ندد به إسماعيل صدق باشا وحمد الباسل باشا .

ما هو السبب الذى من أجله يرفض النحاس باشا الدعوة إلى الوحدة والائتلاف ؟ السبب جلى واضح . لقد عرضت عليه فكرة الوزارة القومية فى سنة ١٩٣١ فرفضها . وهو قد حسب أن دعوة محمد باشا محمود تومى من جديد لإحياء هذه الفكرة . وكان النحاس باشا متشبهاً كل التشبث بأنه صاحب الحق فى الانفرد بالحكم ، لأنه كان مقتنعاً بأنه صاحب الكثرة إذا أجريت الانتخابات . لهذا رفض الدعوة الجديدة كما رفض الدعوة القديمة ، وأصر

على هذا الرفض فى سنة ١٩٣٥ كما أصر عليه فى سنة ١٩٣١ . فإذا ترتبت نتائج على هذا الإصرار تؤخر للأمة حقاً ، فليس هو المسئول عنه ؛ لأنه يرى ، كما قال فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر ، « أن الحكومة الدستورية المستندة إلى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقاً شريعياً ثابتاً يرضاه الشعب المصرى » .

على أن رفض النحاس باشا الائتلاف لم يخفف من ضغط الطلبة على الزعماء ، ليوحدوا كلمتهم وليتعاونوا فى العمل لمصلحة الوطن . وقد كان بين الأحرار الدستوريين وبين الوفديين خلاف على الغاية المرجوة من الاتحاد ، وعلى الوسيلة إليه . كان الوفديون يرون أن هدف الأمة ينحصر فى استعادة الدستور . فإذا عاد الدستور ، وأجريت الانتخابات على أساسه ، وظهرت الأغلبية البرلمانية - كان للحكومة المستندة إلى هذه الأغلبية أن تجرى المفاوضات ؛ فإن نجحت فيها ، وإن أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بما تعتقده حقها فى الحكم . أما الأحرار الدستوريون فكانوا يرون غير هذا الرأى . كانوا يجعلون عقد المعاهدة مع إنجلترا هدف الوحدة والائتلاف . فإذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة إلى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل وإلغاء . فقد أثبتت الحوادث أن كل مفاوضة سبقت لم تنته إلى نتيجة ، أعقبها أن أقيمت الوزارة القائمة فى الحكم أو استقالت ، وحل مجلس النواب القائم أو عقلت الحياة النيابية أو ألغى الدستور كله . فالمعاهدة التى تكفل استقلال مصر ، وتنظم علاقاتها بإنجلترا ، هى سياج الدستور . وما لم تعقد هذه المعاهدة بقى الدستور معرضاً لمثل ما تعرض له من قبل ، فإذا صح أن تبذل الأمة تضحيات ، فلتكن فى سبيل الاستقلال يتمتع به الوطن ، لا فى سبيل الحكم يستأثر به حزب أو آخر . أما الوفد لا يعنى إلا بعود الدستور ليكون وسيلة إلى الحكم ، وإن تعرض هذا الدستور نفسه من بعد للتعطيل والإلغاء ، فمن العبث ، ومن بذل الجهد فى غير طائل ، أن تتحد الكلمة وتجتمع الصفوف ، وتبذل التضحيات لغرض غير الاستقلال والسيادة وكفالتهم بالمعاهدة !

كان هذا الخلاف فى تحديد الهدف بين الوفد والأحرار الدستوريين واضحاً صريحاً . وكنا فى دار الحزب و (السياسة) نصارح الشباب بموقفنا بكل جلاء ووضوح . وكنا تؤيد نظريتنا فى (السياسة) بكل قوة ، لأننا كنا نؤمن بها أصدق إيمان . وكثيراً ما كان الطلبة يحضرون يناقشونا ثم يخرجون وكثرتهم مقتنعة بنظريتنا . أذكر يوماً مر الطلاب فى مسائه بجريدة (روز اليوسف) ، وكانت تصدر يومياً فى ذلك الحين ، وكانت تعارض النحاس

باشا ونظرياته ، فحطموا زجاج نوافذها وأبوابها ، ثم جاءوا إلينا فى بهو (السياسة) . ولقد طلب محمد باشا يومئذ إلى أن أخطبهم . واعتليت منضدة اتخذت منها منبراً ، وبدأت أتكلم . فلم أكد أبدأ حديثي حتى وجه أحدهم إلى سؤال ، حسبه أنصارنا من الطلبة مقدمة لعمل عنيف كالذى حدث فى (روز اليوسف) ، فأحاطوا بالسائل وأرادوا الاعتداء عليه . عند ذلك صحت بهم : كلا ! كلا ! إن له كل الحق فى أن يسأل ، وواجب على أن أجيب . ولى شرط واحد : أن يعدنى بشرفه أنه إذا اقتنع برأى صرح باقتناعه ، وأعدّه أنا من جانبي وعداً صريحاً أنني إذا اقتنعت برأيه صرحت باقتناعي . وصفق الحاضرون وسكت السائل ، وخطبت الجمع الذى ملأ البهو من غير أن يعترضنى معترض . فلما أتممت كلامى صفق الحاضرون طويلاً ، فلما انتهى تصفيقهم قلت : ها أنا ذا تكلمت ، وأنا مستعد كل الاستعداد لمناقشة من شاء المناقشة . وصفق الشبان ثانية ولم يتقدم أحد بسؤال ولا باعترض ، وانصرف الجميع وأحسبهم يقولون فيما بينهم : ليس لنا أن نناقش الساسة حججهم ، ولكن علينا أن نلزمهم بكل وسيلة أن يتحدثوا !

وفى أوائل شهر ديسمبر اشتدت المظاهرات ، وتصادم البوليس والجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعاً فى كلية الطب نشروا على أثره قرارات أهمها بيان ما بذلوه من جهد ، فى سبيل الائتلاف ، وإقامة حفلة تأبين للذين استشهدوا منهم فى هذا السبيل ، وتنظيم مقاطعة البضائع الإنجليزية ، وتوزيع ما أصدرته الهيئات السياسية من احتجاجات على سياسة إنجلترا إلى الصحف الإنجليزية والمفوضيات بعد ترجمته إلى اللغات المختلفة .

كان موقف نسيم باشا ووزارته يزداد كل يوم حرجاً . ولقد حاول يوماً دخول كلية الطب لمناسبة رسمية ، فمنعه الطلبة واضطر إلى العود من حيث أتى . وزاد موقفه حرجاً أن أثمرت مساعى الطلبة وأدت إلى الغاية المقصودة منها . فقد اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على أن يؤلفوا جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لإعادة الدستور وعقد المعاهدة . وتم أول اجتماع لهذه الجبهة بمنزل محمد محمود باشا ، ثم كانت الاجتماعات تعقد بمنزل النحاس باشا بضاحية مصر الجديدة . وتألفت لجنة كنت من أعضائها لتحرير كتابين ؛ يرفع أحدهما لمقام جلالة الملك لإعادة الدستور ، ويبلغ الثانى إلى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان . وأقرت الجبهة نص الكتابين ، وأبلغا فى وقت واحد يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ . عند ذلك أيقن نسيم باشا أنه لم يبق له أن يستمر فى الحكم ، وعكف يعد كتاب استقالة الوزارة . وإنه

لكذلك إذ اتصل به سير مايلز لامبسون مندوب إنجلترا السامى فى مصر ، وأبلغه تليفونياً « أن الحكومة البريطانية لا تعارض فى أن يعيد نسيم باشا دستور سنة ١٩٢٣ بلا قيد ولا شرط ، وأنه فى هذه الحالة لا داعى لاستقالة الوزارة » . ونشر هذا التبليغ فى الصحف تبرئة لنسيم باشا ، ليفهم الشعب المصرى أنه لم يكن مختاراً فى عدم إعادة الدستور ، وإن إنجلترا هى التى منعت من ذلك ؛ ثم ليكون فى إعادة نسيم باشا الدستور ما يسكن من حدة الشعب المصرى ، وما يجعل الذين يقبلون الحكم بمشورة إنجلترا يشعرون بأنها لا تتخلى عنهم ولا تدعهم يتركون مناصبهم من غير أن تهيب لهم فرصة مناسبة لاستقالة مشرفة .

ومن الحق أن أشير هنا إلى أن غير واحد من الوزراء ، الذين اشتركوا مع توفيق نسيم باشا فى هذه الفترة ، كان يساورهم أشد القلق منذ بدأت حركة المطالبة بالدستور بعد تصريح سير صمويل هور ، وأنهم كانوا يريدون ترك مناصبهم لولا أن نسيم باشا كان يسكن حديثهم ، إذ يحدثهم بأنه يبذل غاية الجهد ليخلى الإنجليز بينه وبين إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وأنه كبير الأمل فى النجاح .

* * *

فى صباح ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، رفعت الجبهة عريضتها إلى جلالة الملك ، طالبة إعادة دستور سنة ١٩٢٣ . وظهر اليوم نفسه ، أبلغ المندوب السامى نسيم باشا عدم معارضة الحكومة البريطانية فى إعادة الدستور . وفى المساء صدر أمر ملكى ؛ تحدثت دياباجته عن رغبة الأمة التى « ظهرت جليلة فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ » ، وعن أن جلالة الملك كان ولا يزال يتوخى أن يسلك « بها السبيل التى تفضى إلى طمأنينتها وسعادتها » ؛ ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقرراً بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ » ؛ وجرى المادة الثانية بأن « يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان » .

لم ير نسيم باشا أن يصدر الأمر الملكى بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، من غير أن يصحبه بيان من دولته بالجهود التى بذلها لبلوغ هذه الغاية ؛ وصدر فى الوقت نفسه بيان يهنئ الأمة بعودة الدستور ، ويشيد بما أظهرته الحكومة البريطانية من حسن النية والمبادرة لإزالة ما أحدثته تصريحات سير صمويل هور من سوء التفاهم ، وإن كان وزير الخارجية البريطانية قد ألقى هذه التصريحات عن غير قصد . فالحكومة البريطانية لم يدر بخاطرها وليس فى نيتها أن تعدل عما ورد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : من أن الدستور من شأن جلالة الملك ومن شأن الشعب المصرى وحدهما ، وسير صمويل هور لم يقصد أن يجعل لرأيه صفة إلزامية

يملى بها إرادته على مصر ، ودولته موطن بأن ما حدث لن يفضى إلا إلى توثيق العلاقات التي تربط الشعبين . وأثنى نسيم باشا في هذا البيان على سير مايكلز لامبسون ؛ لما أظهره في أثناء مفاوضاتهما الطويلة ، وعلى الأخص خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، من تقدير صحيح للموقف ، حتى أوشكت هذه المفاوضات أن تؤدي إلى عود دستور سنة ١٩٢٣ قبل تصريح سير صامويل هور بأيام .

قابل النحاس باشا نسيم باشا غداة ذلك اليوم ، وهنأه بإعادة الدستور ، وألح عليه لیسرع بإجراء الانتخابات لتتولى الكثرة البرلمانية الحكم والمفاوضة . ووعد نسيم باشا بتحقيق هذه المطالب . واجتمعت الجبهة في الغد بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وبحثت ما عرضه النحاس باشا نتيجة لمقابلته رئيس الوزراء ، كما تناقشت في المظاهرات التي كانت مستمرة تنادى : « الدستور لا يكفى ، وادى النيل لا يتجزأ » . وطلبت إلى النحاس باشا أن يقابل نسيم باشا من جديد ، ويطلب إليه الإفراج عن المعتقلين ، وإلغاء الإجراءات الاستثنائية ، والعفو عن المحكوم عليهم تمهيداً للانتخابات . ووعد نسيم باشا مرة أخرى بإجابة هذه المطالب ، وذكر أنه بصدد إصدار قانون الانتخاب .

كان الأمر الملكي ، الذى أعاد دستور الأمة ووقعه جميع الوزراء ، نصراً مؤزراً للأمة توج ما بذلت من جهود منذ صدر دستور صادق باشا . لكنه لم يكن نصراً حاسماً . فلو أن المفاوضات التي طلبت الجبهة الوطنية إجرائها مع إنجلترا لم تسفر عن نتيجة ، لانقلب هذا النصر هزيمة ، ولعادت إنجلترا إلى سابق سياستها ، ولشهدت مصر في أمر الدستور والحياة النيابية جديداً يضطرها إلى نضال جديد .

والواقع أن المقدمات التي أعقبت طلب الجبهة الوطنية المفاوضة لم تكن لتبعث الاطمئنان إلى النفس ، برغم ما أبدته الجبهة في كتابها إلى المندوب السامي البريطاني من شدة الحرص على نجاح الاتفاق بين الدولتين ، ومن تيسير السبيل إلى هذا النجاح ، ومن بيان نتائجها الجلية بالنسبة لمصر وإنجلترا على سواء . فقد أشارت الجبهة في هذا الكتاب إلى الأسباب التي تدعو مصر إلى الحرص على إتمام الاتفاق ؛ لأن ما يثيره عدم إتمامه من احتكاك بين مصر وإنجلترا يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، ويضع العقبات في سبيل ما تريده مصر من تقدم . ومن الأمثلة التي أوردتها المذكورة ، على الضرر الذى يترتب على عدم الاتفاق ، بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على كل مقيم بأراضيها ، ووجود إدارة أوربية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية ،

وحرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفها ، وحرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ، ومن دخلها عصبة الأمم لتساهم في خدمة التقدم والسلام .

وأشارت المذكرة كذلك إلى أن عدم إتمام الاتفاق أدى إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وإلى اضطراب المرافق العامة لهذا السبب ، اضطراباً شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء .

ثم أورد الكتاب أن قيام النزاع بين إيطاليا والحبشة ، وما ترتب على ذلك من أزمة دولية ، قد ينتهي إلى اشتراك مصر فيها ، ويجعل بلادنا ميدان حرب بسببها . هذا وإنجلترا قد اتخذت أرض مصر ميداناً لاستعداداتها الحربية توقعاً للطوارئ ، كما قامت الحكومة المصرية من جانبها بإعداد كل أسباب الدفاع ، وهذا كله قد زاد المصريين يقيناً بضرورة المسارعة إلى عقد الاتفاق ، واعتبار هذه الأزمة أنسب الفرص لعقد المعاهدة بالنصوص التي أسفرت عنها مفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التي لم يكن قد تناوّلها الحل بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات .

أبلغ هذا الكتاب إلى مندوب إنجلترا السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وقما رفع إلى جلالة الملك الطلب بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ . ولما كان الدستور قد أعيد في اليوم نفسه ، على أثر تخلي إنجلترا عن معارضتها في إعادته ، فقد خيل إلى كثيرين أن توقيع المعاهدة لن يبطئ كذلك . ألم تكن النصوص التي انتهت إليها مفاوضات النحاس - هندرسون موجودة كنصوص دستور سنة ١٩٢٣ ؟ فلا جناح على إنجلترا ، وقد قبلت هذه النصوص ، أن تجيب مصر إلى قبولها من جديد ، وأن تقبل المفاوضة فيما لم يتم اتفاق بشأنه في سنة ١٩٣٠ . لكن الأيام تعاقبت ، ولم يرد على كتاب الجبهة أى رد من الحكومة البريطانية . ترى ، ما السبب ؟ وما عسى تعترم السياسة البريطانية بإزاء مصر ؟ إن قبولها عودة دستور سنة ١٩٢٣ فيه ما يدعو إلى الطمأنينة . لكن سكوتها عن إيضاح موقفها بشأن المعاهدة يدعو إلى الريبة ويشير المخاوف .

والواقع أن تعاقب الأيام ، من غير أن يصل رد وزارة الخارجية البريطانية على مذكرة الجبهة ، لم يكن مقصوداً به الإساءة إلى مصر من جانب سير صمويل هور في ذلك الظرف بالذات . فقد كان الرجل مشغولاً بنفسه ، وبموقفه الوزاري عن كل شيء آخر . ذلك أنه رأى في اتفاق لا قبال ، وزير الخارجية الفرنسية ، مع الحكومة الإيطالية بشأن الحبشة ،

ما يخشى معه أن تنفصل فرنسا عن إنجلترا حين لا يستطيع سياسى أن يؤكد إلى أى مدى تصل المشكلة الإيطالية الحبشية . فإذا انفصلت فرنسا عن إنجلترا أضر ذلك بالسياسة البريطانية فى وقت تتحضر فيه ألمانيا ، وترى إيطاليا فى غزو الحبشة تمكيناً لحيثتها فى البحر الأبيض المتوسط ولإمبراطوريتها فى أفريقيا . لهذا اجتمع هور ولافال ووضعوا اتفاقاً عرف يومئذ باتفاق هور - لافال ؛ وطلب وزير الخارجية البريطانية من مجلس الوزراء إقراره . فلما درسه المجلس لم يقبله . وكان سير صمويل هور مؤقتاً ، يوم أتم هذا الاتفاق ، بأن بقاءه فى وزارة الخارجية رهن بقبول مجلس الوزراء له ، وأنه لا محالة مسقيل إذا سقط الاتفاق لعدم قبوله .

وذلك ما حدث . فقد استقال سير صمويل فى ١٨ ديسمبر ، أى بعد ستة أيام من صدور الأمر الملكى بعود دستور الأمة . ولما كانت التعليمات الخاصة بالسياسة المصرية الإنجليزية تصدر إلى مندوب إنجلترا السامى بمصر من وزير الخارجية ، فقد بقى الجواب على كتاب الجبهة معلقاً بسبب الوضع الخاص الذى كان فيه سير صمويل . وكل الذى استطاعت الصحف البريطانية أن تقوله ، عشية استقالة سير صمويل ، إن الحكومة البريطانية تحبذ المفاوضة ، ولكنها مصممة على ألا تبوء بالفشل فى هذه المرة .

عين مستر أنتونى إيدن ، وزير عصبة الأمم ، خلفاً لسير صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٢ ديسمبر . وبعد أسبوع من تعيينه ورد على المندوب السامى البريطانى تبليغ برقى من مستر إيدن ، جاء فيه أن طلب الجبهة لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا موضع عنايته الجدية . لكن إبداء الرأى فيه يحتاج إلى بعض الوقت ، نظراً لحدائثة عهده بتولى مهام وزارة الخارجية ، ولاشتغال إنجلترا بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية . ويحتاج الأمر بعد هذا إلى عرض ما ينتهى إليه بحثه على مجلس الوزراء البريطانى . وليس الغرض من معاذيره هذه كسب الوقت أو التسويف ، فهو شخصياً يميل كل الميل إلى عقد معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين ، ويرجو ألا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب إنجلترا .

أطلع سير ما بلز لامبسون أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ، ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها ، فجعلوا يجتمعون يتحدثون فى مضمونها . وقد ذكر إسماعيل صدق باشا ومحمد محمود باشا ، فى مقابلتهما للمندوب السامى ، أنهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين . فقد صرح سير صمويل هور فى مناسبتين علنيتين بما جرح شعور المصريين . فإذا أريد إرضاء هذا الشعور لم يكن ذلك ببرقية تتلى

على أعضاء الجبهة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقرر قبول إنجلترا مشروع سنة ١٩٣٠ قاعدة للتسوية . فمثل هذا البيان يعيد إلى النفوس في مصر طمأنينتها ، ويزيل المخاوف التي نشأت عن الأزمة الحبشية .

ووعده المندوب السامي البريطاني بالرجوع إلى حكومته في هذا الشأن . على أن الأيام تعاقبت ولم يرد من إنجلترا ما يطمئن المصريين ويزيل مخاوفهم . بل لقد ألقى مستر أنتوني إيدن ، يوم ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ ، خطاباً في بلدة لمنجتون عن السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى ، ولم يشر فيه بكلمة إلى مصر ؛ فأثار هذا شعور المصريين كرهة أخرى ، وقامت المظاهرات ، احتجاجاً على ذلك الإغفال الذي اعتبر إهانة للشعور المصري وللكرامة الوطنية .

لم يبطئ المندوب السامي في تبليغ جلالة الملك ، وتبليغ نسيم باشا والنحاس باشا بعد ذلك بيومين اثنين ، استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة لعقد معاهدة في الحال . لكن هذه المفاوضات يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية في المسائل العسكرية . فإذا انتهت المناقشات إلى نتيجة مرضية ، انتقلت المناقشات إلى مسألة السودان . فإذا انتهت إلى نتيجة مرضية كذلك ، أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة . ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساساً للمفاوضة ؛ بل ذكر أن الحوادث الدولية الأخيرة قد جعلت من الضروري إعادة النظر في المواد العسكرية الواردة في المشروع . ولم يكن التبليغ بهذا ، بل ختم المندوب السامي حديثه بأن فشل المفاوضات في الوصول إلى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة ؛ فقد يتعين على الحكومة البريطانية في هذه الحالة أن تعيد النظر في سياستها في مصر ، ثم أردف : « ليس هذا تهديداً بل هو بسط للحقائق ، فإن فشل المفاوضات سيجعلنا في مصر أمام حالة جديدة تماماً » .

وفي هذه المناسبة كرر المندوب السامي ما قاله في أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ، من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب في أن تجري المفاوضات مع ممثلي الشعب المصري بأسره . وقد راجت الإشاعات ، حين نشر هذا التبليغ ، بأن تمت اتجاهها إلى تأليف وزارة قومية تتولى المباحثات المبدئية في القاهرة ، ثم تتولى المفاوضات النهائية في لندن . ومن بواعث هذه الإشاعات أن وزارة نسيم باشا كانت قد فقدت الكثير من هيبتها ، بحكم الحوادث التي مرت بها في الأشهر الأخيرة . فالمظاهرات وقمعها بالعنف مما أودى بأرواح بعض الطلاب ، وتأليف الجبهة وتوليها من الشؤون السياسية ما هو من صميم

عمل الوزارة ، وتلكؤ نسيم باشا في معالجة هذا الموقف بما يجب من كياسة وحزم - كل ذلك أدى إلى الاعتقاد بأن وزارته مشرفة على الزوال .

ولم يكن عجباً أن تزول بعد أن دعا جلالة الملك نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم وتحدث إليهم . لقد نشرت الصحف هذا الحديث فكان مما جاء فيه : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فإن دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معي بالأمس عن رغبته في إخلاء مركزه ، مما يدعوننا الآن لتكوين وزارة ائتلافية . ولقد بحث الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم . لقد اتفق دولته ٩٩ ٪ على ذلك وبقى ١ ٪ ، وأنا متمسك به أيضاً » .

كانت رغبة جلالة الملك في تأليف وزارة ائتلافية واضحة كل الوضوح من هذا الحديث . وكان نسيم باشا قد فهم هذا ، ولذلك قدم استقالته يوم قابل جلالة الملك أعضاء الجبهة . وكان جلالته يرجو أن يقتنع النحاس باشا كما اقتنع زملاؤه في الجبهة ، وأن تتألف وزارة ائتلافية برياسته باعتباره أقدم رؤساء الوزارة بين زملائه . وكانت حجة الملك فؤاد ظاهرة في الحديث الذي اقتبسنا منه الفقرة السابقة . فقد قال جلالته لأعضاء الجبهة أيضاً : « إن أمامكم صعباً جمة ، فلا بد من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم ، مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التي نسعى إليها . وها هو ذا موضوع المفاوضات مع دولة إنجلترا قد أصبح من الشئون العاجلة الحالة مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالاً جدياً . ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكراراً ، وفي كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها ، حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر . والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضات من جديد ، فالفرصة قائمة لبذل ما يستطيع من جهود في سبيل إنجاز المهمة الكبرى التي تتطلبها منكم البلاد . وهي فرصة جميلة تلك التي يتاح بفضلها أن يشترك زعماء البلاد جميعاً فيما يحقق رغبات الأمة كلها . كذلك فإن بريطانيا من جهتها تتوق إلى أن تتعامل مع مصر كلها » . وبعد أن عرض جلالته فكرة الوزارة القومية ختم حديثه بقوله :

« إن الوقت وقت تضحية ، والتضحية في سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية . وإني أعد جبهتكم بتعصيدي في المهمة التي أخذتها على عاتقها ، والتي أرى أن أهم ما فيها بث روح اللثام والتضامن والمحبة بين الجميع » .

وبرغم ما في هذا الحديث من روح سام ، ومن قبول سائر أعضاء الجبهة الاشتراك

في وزارة ائتلافية - لقد أبى النحاس باشا تأليف هذه الوزارة تمسكاً منه برأيه الذي تمسك به سنة ١٩٣١ ، حين عرض سير برسي لورين مندوب إنجلترا السامي مثل هذه الفكرة . ولكنه لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى في جبهة المفاوضة ، ابتغاء الوصول إلى اتفاق مع إنجلترا تعذر الوصول إليه من قبل .

عند ذلك كلف جلالتة نسيم باشا بالبقاء في الحكم حتى تتألف الوزارة الجديدة . وبدأ رئيس الديوان الملكي ، على ماهر باشا ، يتصل بأعضاء الجبهة وبغير أعضاء الجبهة من رجال مصر . وقد انتهت اتصالاته بأن تؤلف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات ، وأن تؤلف في الوقت نفسه هيئة رسمية لإجراء المحادثات والمفاوضات في القاهرة مع ممثل الحكومة البريطانية ، وهو مندوبها السامي في مصر . وقد أبدى أعضاء الجبهة جميعاً اطمئنانهم إلى أن يؤلف على ماهر باشا نفسه هذه الوزارة ، فألفها في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ . وعقب تأليفها استصدر من جلالة الملك مرسوماً بتأليف هيئة المفاوضات ، من مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وإسماعيل صدق باشا ، وحلمي عيسى باشا ، وهؤلاء هم رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد ؛ ومن على الشمسي باشا ، وواصف غالى باشا ، وحافظ عفيفي باشا من المستقلين عن الأحزاب ؛ ومن عثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي من الوفديين .

بهذا تهيأت الفرصة لبدء المفاوضات في القاهرة واستمرارها في الإسكندرية ، ونهيأت الفرصة لإجراء انتخابات تتولى الحكم على أثرها وزارة الأغلبية ، وحدد يوم ٢ مايو لإجراء هذه الانتخابات ، ويوم ١٠ مايو لانعقاد البرلمان .

وبهذا كله بدأ التمهيد لصفحة جديدة في تاريخ مصر الحديث .